ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925

المجلد: 18 العدد: 01(2024) ص625-643

المجمعات الصناعية ودورها في رفع القدرة التنافسية للمملكة العربية السعودية

Industrial complexes and their role in raising the competitiveness of the Kingdom of Saudi Arabia

صلعودة علي *	حساني رقية	أ.د خوني رابح
مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر) ali.salaouda@univ-biskra.dz	مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر) rekia.hassani@univ-biskra.dz	جامعة بسكرة (الجزائر) Rabah.khouni@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2024/02/04
تاريخ القبول:
2024/03/08

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المجمعات الصناعية
- ✓ العناقيد الصناعية
- ✓ القدرة التنافسية
- ✓ التنافسية العالمية

الملخص:

مع انفتاح الأسواق العالمية وازدياد حدّة المنافسة، سعت الدول لدعم قدراتها التنافسية على الأصعدة المحلية والدولية من خلال موائمة أنظمتها التشريعية وسياساتها الاقتصادية. وتعتبر سياسة المجمعات الصناعية من أهم السياسات التي يمكن تطبيقها في هذا الإطار، ومن خلال هذا البحث نحاول معرفة دور المجمعات الصناعية في رفع القدرة التنافسية الدولية للمملكة العربية السعودية. إذ أن المملكة قدمت نموذجا جيدا باعتمادها على مختلف أشكال واستراتيجيات المجمعات الصناعية ما أدى لرفع مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للمملكة وتحسين قدرتها التنافسية بين الدول.

Article info

Received
04/02/2024
Accepted
08/03/2024

Keywords:
- ✓ *Industrial complexes*
- ✓ *Industrial clusters*
- ✓ *Competitiveness*
- ✓ *Global competitiveness*

Abstract:

With the opening up of global markets and the increasing intensity of competition, countries sought to support their competitive capabilities at the local and international levels by harmonizing their legislative systems and economic policies. The industrial complexes policy is considered one of the most important policies that can be applied in this context, and through this research we are trying to understand the role of industrial complexes in raising the international competitiveness of the Kingdom of Saudi Arabia. The Kingdom has provided a good model by relying on various forms and strategies of industrial complexes, which has led to raising various internal and external economic indicators for the Kingdom and improving its competitiveness among countries.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

ظهرت المجمعات الصناعية كشكل تنظيمي صناعي معترف به على أنه يتمتع بقدرة أكبر من قدرة الشركات التي تعمل بمعزل عن غيرها لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي الوطني. وأصبح دورها جزء مهم من استراتيجية التنمية في الاقتصادات الناشئة، يساعد البلدان النامية في خلق فرص عمل، تنويع اقتصاداتها، تحسين مستوى المعيشة، ورفع التنافسية بين الدول. وتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي أخذت بهذا النموذج، حيث أن مساعيها السياسية في إطارها الاقتصادي ارتكزت على المجمعات والمدن الصناعية بمختلف أشكالها من خلال تبني عديد الاستراتيجيات في هذا السياق، وقد حقق ذلك أرقاما اقتصادية مهمة سواء على مستوى الناتج المحلي أو في حجم الصادرات والإيرادات العامة للدولة، ليسجل اقتصاد المملكة لعام 2022 أعلى نسبة نمو بين جميع اقتصاديات العالم. كما تجاوز حجم اقتصادها التريليون دولار، لتدخل اقتصاد التريليونات لأول مرة في تاريخها. إن هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية إضافة إلى مساعي المملكة العربية السعودية على تحسين قدراتها التنافسية التي توجت سنة 2019 بتأسيس المركز الوطني للتنافسية (تيسير)، ساهم بشكل مباشر في تحسن ترتيبها بين الدول في مختلف المؤشرات الاقتصادية الفرعية ناهيك عن المؤشرات الكلية، كان أبرزها ترتيب المملكة في المركز التنافسي 17 عالميا والثالثة بين دول مجموعة العشرين في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية التابع لـ IMD.

2.1 إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المجمعات الصناعية في رفع التنافسية الدولية للمملكة العربية السعودية؟

3.1 الأسئلة الفرعية:

* ما المقصود بالمجمعات الصناعية؟
* ما هي المؤشرات اللازمة لقياس القدرة التنافسية؟
* هل هناك تأثير للتجمعات الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي داخل المملكة العربية السعودية؟
* هل ساهمت المجمعات الصناعية في تحسين تنافسية المملكة حسب مختلف المؤشرات العالمية؟

4.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: تلعب المجمعات الصناعية دورا رئيسيا في رفع التنافسية الدولية للمملكة العربية السعودية.

تتفرع عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

* المجمعات الصناعية تجسيد لاستراتيجية تضعها الجهات المسؤولة تهدف إلى تخصيص مساحة جغرافية لإقامة مجموعة من المؤسسات والشركات والمؤسسات الداعمة ذات العلاقة فيما بينها.
* لقياس القدرة التنافسية يمكن الاعتماد على مؤشرات بسيطة كنمو الدّخل الحقيقي للفرد، سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري وبدرجة أكبر يتم الاعتماد على المؤشرات المركبة التي تصدرها الهيئات الدولية المختصة.
* ان توسع القاعدة الصناعية من خلال زيادة عدد المجمعات والمدن الصناعية وما تحتويه من هياكل صناعية في شتى القطاعات أثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بتطور الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المملكة وإيراداتها العامة.
* ان تحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية ساهم في تحسين ترتيب تنافسية المملكة العربية السعودية في مختلف المؤشرات التنافسية الدولية.

5.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة دور المجمعات الصناعية في تحسين التنافسية الدولية من خلال التطرق إلى حالة المملكة العربية السعودية.

6.1 هيكلة البحث: للوصول إلى الهدف من هذا البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

* **الإطار النظري للمجمعات الصناعية:** في هذا المحور نستعرض مختلف المفاهيم المتقاربة مع مفهوم المجمعات الصناعية ثم نتطرق إلى مفهوم المجمعات الصناعية.

* **الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية:** في هذا المحور نتناول مختلف مفاهيم التنافسية الدولية، ثم أنواعها وطرق قياسها البسيطة والمركبة.

* **دور المجمعات الصناعية في رفع تنافسية الاقتصاد السعودي:** في هذا المحور التطبيقي نتطرق إلى واقع المجمعات الصناعية في المملكة بمختلف أشكالها (مدن، مناطق، تجمعات ...) وتطورها خلال الفترة 2007-2023 ومختلف الأرقام المتعلقة بذلك، ثم نتناول تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وأخيرا نستعرض تصنيف تنافسية المملكة في مختلف المؤشرات الدولية منذ 2011.

7.1 منهج البحث:

لمعالجة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع الحقائق والبيانات عن المجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية ومن ثم تحليل وتفسير تأثير هذه المجمعات على مختلف المؤشرات الاقتصادية التي بدورها رفعت من القدرة التنافسية للمملكة.

2. الإطار النظري للمجمعات الصناعية:

قبل التطرق إلى التعاريف التي تناولت المجمعات الصناعية نتطرق إلى مختلف المفاهيم المتقاربة مع مفهوم المجمعات الصناعية.

1.2 مفاهيم متقاربة مع مفهوم المجمعات الصناعية:

إن مفهوم المجمعات الصناعية هو مفهوم شامل تنوعت المصطلحات والتسميات التي أطلقت عليه، لذا سنتطرق إلى بعض منها:

1.1.2 مفهوم العناقيد الصناعية: هي تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له.) مصطفى محمود، 2020، الصفحات 172-173(

2.1.2 مفهوم المنطقة الصناعية: هي مساحة كبيرة داخل المدينة أو على مشارفها تسمح بالاستخدام الصناعي، مقسمة إلى قطع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، كل قطعة مخصصة لإنشاء مصنع معين يتوافق والصناعات المراد إنشاؤها، ويتطابق مع الخدمات المقدمة وخصائص المنطقة.) فطيمة و بن حمودة، 2018، الصفحات 2-3(

3.1.2 المدن الصناعية أو المجمعات الصناعية المتكاملة: هي قطعة شاسعة من الأرض مقسمة إلى أجزاء ومطورة وفقا لمخطط شامل، تستغل مجموعة من المشاريع الصناعية، ويشتمل هذا المخطّط على احتياطات مفصلة للشوارع والطّرق ووسائل المواصلات والبنية التحتية، وكذلك يمكن أن يشتمل على مباني صناعية للبيع والتأجير" وقد جاء تعريف المدينة الصناعية من قبل المنظمة العالمية **UNIDO** مطابقا لهذا التعريف.) صايفي و شاطر، 2013، صفحة 3(

2.2 مفهوم المجمعات الصناعية:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي مارشال (1930) أول من تكلم عن المجمعات الصناعية، مشيرا إلى ذلك بأنها ميل الشركات في أنواع الأعمال المماثلة إلى التواجد بالقرب من بعضها البعض، على الرغم من عدم وجود تواجد مهم بشكل خاص في منطقة ما. إلا أن ظهور أول مفهوم صريح للتجمعات الصناعية كان سنة 1990، حيث تم تقديم هذا المفهوم في النظرية الاقتصادية من قبل مايكل بورتر: "المجمع الصناعي هي مجموعة مركزة جغرافيًا من الشركات المترابطة والموردين المتخصصين ومقدمي الخدمات والشركات في الصناعات ذات الصلة والمنظمات ذات الصلة في مجالات معينة، وتتنافس، ولكنها تقوم بعمل مشترك أيضًا، بحيث تشكل هذه المؤسسات سلاسل إنتاج تركز على منتج معين. يحدث الدمج، كقاعدة عامة، حول مؤسسة قاعدة كبيرة".(SMOLENTSEV, DEMIN, MEZENTSEVA, LITVINENKO, & TUPCHIENKO, 2018, p. 5)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما عرف مركز المعلومات والدراسات بقطاع الشؤون الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية التجمع الصناعي بأنه: "تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترابـــــط وتتكامل فيما بينها في انتاج مجموعة من منتـجات أو خدمات هذا النشاط، وتدخل في علاقة تشابك وترابط فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية".) قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، 2014، صفحة 18(

ومنه يمكننا تعريف التجمع الصناعي بأنه "تجسيد لاستراتيجية تضعها الجهات المسؤولة تهدف إلى تخصيص مساحة جغرافية لإقامة مجموعة من المؤسسات والشركات والمؤسسات الداعمة ذات العلاقة فيما بينها".

3. الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية:

نحاول في هذا المحور تحديد مفهوم واضح للقدرة التنافسية بمنظور كلي ثم نتطرق إلى مختلف مؤشرات قياسها.

1.3 مفهوم القدرة التنافسية:

يمكن تقسيم التعاريف السائدة لمفهوم القدرة التنافسية للدولة إلى ثلاث فئات:

1.1.3 الفئة الأولى: وهي التي تأخذ في الاعتبار فقط أوضاع التجارة الخارجية، من بين أصحاب هذه الفئة **Krugman** فحسبه تكون الدولة تكون تنافسية مقارنة بغيرها من الدول، إذا ما كانت قادرة على الحفاظ على حصصها السوقية وربح المزيد من الحصص، مما يستوجب تنويع الصادرات وغزو أسواق جديدة، والدفاع عن مواقعها في الأسواق التقليدية لصادراتها.)عابد و علي، 2010، صفحة 31(وهو نفس السياق الذي سارت عليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(UNIDO)** فقد عرفت التنافسية الصناعية بأنها "قدرة الدولة على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تطوير صناعاتها وأنشطتها كي تحتوي على قيمة مضافة وتكنولوجيا أعلى".(Upadhyaya, 2019, p. 3)

2.1.3 الفئة الثانية: تعرف التنافسية وفق أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة، اذ يعبر المستوى المعيشي الضعيف، وعجز الميزان التجاري لدولة ما، عن تدني قدرتها التنافسية. ومن هذه التعاريف، تعريف **المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD** حيث يعرف التنافسية بأنها" أداة تتناول بالتحليل الأعمال والسّياسات التي تكيف وتصنع قدرة البلدان لتكوين بيئة تدعم خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر لسكانها، مع الحفاظ عليها"".) مدياني و طلحاوي، تحليل وقياس القدرة التنافسية في الأعمال، 2016، صفحة 4(كما **عرف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF** التنافسية بأنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة".)ظافر، 2015، صفحة 7(في حين عرّف **المعهد العربي للتخطيط API** التنافسية بأنها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرّض لمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".) المعهد العربي للتخطيط، 2003، صفحة 26(

3.1.3 الفئة الثالثة: تعرف التنافسية استنادا إلى مستوى المعيشة فقط، وأبرزها تعريف **Porter** حيث يرى أن تنافسية الدولة "هي قدرة اقتصادها على توفير مستويات معيشية مرتفعة، عند مستوى مرتفع من الاستخدام لجميع الأفراد المقيمين في الاقتصاد والرّاغبين في العمل على أساس مستدام".) أحمد فتحي، 2022، صفحة 24(

2.3 أساليب قياس التنافسية الدولية:

لقياس القدرة التنافسية لدولة ما نجد مؤشرات مقسمة ما بين بسيطة ومؤشرات مركبة:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2.3 المؤشرات البسيطة لقياس التنافسية الدولية: وتستند إلى معايير كمية ونوعية، أهمها:

1.1.2.3 نمو الدّخل الحقيقي للفرد: إن نمو الدخل الحقيقي ونمو الإنتاجية مفهومان مرتبطان، فالدخل الحقيقي للفرد مرتبط بإنتاجية العوامل الكلية، وتوافر رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة، والارتفاع في إنتاجية العوامل الكلية الذي يعود غالبا إلى التقدم التقني يزيد دخل الفرد ورأس المال المادي، مثلما يفعل التقدم في ثروات البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال الفيزيائي وتحسن التبادلات، وتتحسن حدود التجارة لبلد ما بارتفاع قيمة عملته أو عند ارتفاع قيمة صادراته عن وارداته، فتحسن مؤشر التبادل التجاري للدّولة يشهد يرفع الدخل الحقيقي للفرد.)مدياني، 2015، صفحة 19(

2.1.2.3 سعر الصرف: غالبا ما يستخدم مؤشر سعر الصرف الحقيقي لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد، فزيادة عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية يدل على انخفاض مقدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة والعكس بالعكس، فسعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية لبلد ما، يرتبطان ارتباطا عكسيا.)مدياني و طلحاوي، تحليل وقياس القدرة التنافسية في الأعمال، 2016، صفحة 41(

3.1.2.3 رصيد الميزان التجاري: تقترن تنافسية بلد ما بفائض الميزان التجاري لهذا البلد، فقد يرجع هذا الفائض للطلب العالمي على صادرات هذا البلد، أو لعوامل أخرى، كما قد ينشأ العجز بسبب ضعف معدل الادخار مقارنة بمستوى الاستثمارات في مجمل الاقتصاد أو بسبب عجز في موازنة الدّولة، ويكون العجز مزدوجا إذا ما ترافق عجز الموازنة العامة مع عجز الميزان التجاري.

4.1.2.3 تركيب الصادرات والحصة السوقية: إن ربط مقاربة التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة لنمو الإنتاجية، هو نتيجة التركيز المعطى لتركيبة الصادرات، وقد استخدم بعض الاقتصاديين آلية تقيس نسبة صادرات الدولة والتي تعود للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية لكل عامل أو للقطاعات المرتفعة الجودة، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة نسبيا فهذا مؤشر على تحسن في القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأجور العالية. وهذا يعني أن الإنتاجية تزداد في القطاعات المنتجة للسلع التي يكثر عليها الطلب العالمي وذات القيمة المضافة للفرد بشكل أسرع من غيرها في القطاعات الاقتصادية.)وديع، 2003، الصفحات 21-22(

2.2.3 المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية: هناك مؤشرات كثيرة تصدر سنويا عن مختلف الهيئات الدولية والإقليمية، أهمها:

1.2.2.3 مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) World Competitiveness Yearbook: يُعد الكتاب السنوي للتنافسية العالمية **IMD (WCY)**، الذي نُشر لأول مرة في عام 1989، تقريرًا سنويًا شاملاً ونقطة مرجعية عالمية حول القدرة التنافسية للبلدان. حيث يحلل البلدان ويصنفها وفقًا لكيفية إدارتها لكفاءاتها لتحقيق خلق قيمة على المدى الطويل. ويوفر تغطية شاملة لـ 63 اقتصادًا. ويعتمد هذا التصنيف على 334 معيارا، مقسمة إلى 20 محور فرعي والتي بدورها تقسم إلى أربعة محاور رئيسية، هي الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية.)المعهد الدولي لتنمية الإدارة، 2022(كما طور هذا المعهد مؤشرا جديدا لقياس التنافسية الرقمية العالمية، "تصنيف **IMD** العالمي للتنافسية الرقمية"، يقيس قدرة واستعداد 63 اقتصادًا لاعتماد واستكشاف التقنيات الرقمية كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي في الأعمال التجارية والحكومة والمجتمع الأوسع. استنادًا إلى مزيج من البيانات الثابتة وردود الاستبيانات من رجال الأعمال والمديرين التنفيذيين الحكوميين.) المعهد الدولي لتنمية الإدارة، 2022(

2.2.2.3 مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEF): يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي **(WEF)** الذي يتخذ من سويسرا مقرا له، مؤشرا للتنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية، بدأ إصداره منذ سنة 1976، حيث بدأ التقرير بقياس تنافسية 16 دولة أوربية ليصل بعدها إلى ما يقارب أو يفوق أحيانا 140 دولة)مدياني، 2015، صفحة 41(، وقد كان قبل عام 1996 مشارك لـ **IMD** في اعداد التقرير السنوي للتنافسية ثم استقل بعد ذلك بالتعاون مع مركز **CID** التابع لجامعة هارفارد في الولايات المتحدة باسم "تقرير التنافسية العالمية **(GCR)** Global Competitivnesse Report")وديع، 2003، صفحة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

23(، وقد ارتكز هذا التقرير على مؤشرين أساسين، هما: مؤشر تنافسية الأعمال **(BCI)** Business Competitivness Index ومؤشر تنافسية النمو Growth Competitivness Index، وتطورا ليصبحا مؤشرا واحدا. هو مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness Index **(GCI)**، فابتداء من تقرير التنافسية العالمي لسنة 2006-2007 بدأ الاعتماد عليه كمؤشر رئيسي ، يجمع في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والكلي معا، يقيس هذا المؤشر المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية والمؤسسات والسياسات الشاملة التي تبني قاعدة مستدامة لإحداث النمو الاقتصادي والتطور في المديين القريب والبعيد.) مدياني، 2015، صفحة 41(ويرتكز مؤشر التنافسية العالمية **(GCI)** على 12 ركيزة من أعمدة التنافسية مقسمة في أربعة محاور رئيسية هي البيئة الممكنة، رأس المال البشري، الأسواق ومنظمة الابتكار وقد تم سنة 2018 تسمية هذا المؤشر بـ **GCI 4.0** انسجاما مع بداية الثورة الصناعية الرّابعة،(Klaus, 2018, p. vii) وكان آخر تصنيف لتنافسية الدول حسب هذا المؤشر سنة 2019.(Klaus Schwab, 2020, p. 9)

3.2.2.3 مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (Competitive Industrial Performance) CIP: أو مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، يصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(UNIDO)**، ويعتمد على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر **(IMD)** الذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد. ويقيس قدرة 152 دولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل تنافسي. مقارنة بأدائها في السنوات السابقة ومقارنة بأداء بقية العالم.(Upadhyaya, 2019, p. 4) ويتكون مؤشر الأداء الصناعي التنافسي **(CIP)** من ثمانية مؤشرات فرعية مجمعة في ثلاثة أبعاد هي: القدرة على الإنتاج والتصدير، التحديث والتعميق التكنولوجي، والتأثير على الإنتاج والتجارة العالمية.

4.2.2.3 مؤشرات التنافسية من البنك الدولي: يعد البنك الدولي بيانات لمؤشرات التنافسية لعديد الدول، لكنه لا يصدر تقريرا لهذا الغرض، ولا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب، بل يقدم تحت اسم "مؤشرات التنافسية" مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرا، ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل منها، تجتمع هذه المؤشرات عموما في مجموعات هي: الإنجاز الإجمالي، الديناميكية الكلية وديناميكية الشوق، الديناميكية المالية، البنية التحتية ومناخ الاستثمار، رأس المال البشري والفكري.)وديع، 2003، صفحة 23(

4. دور المجمعات الصناعية في رفع تنافسية الاقتصاد السعودي:

نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى دور المجمعات الصناعية على اختلاف أشكالها في رفع تنافسية الاقتصاد السعودي، وذلك بمعرفة أهم السياسات والأشكال التي أخذت بها السلطات السعودية في إطار هذا المفهوم ومعرفة واقعها وتطورها والهياكل التي تشرف عليها، ثم التطرق إلى تطور مؤشرات تنافسية الاقتصاد السعودي عالميا وعربيا، لنحاول في الأخير معرفة تأثير هذه السياسات على القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

1.4 واقع وتطور المجمعات الصناعية في المملكة العربية السعودية:

في إطار تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الصناعية الرامية لدفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي وخلق البيئة المناسبة للاستثمار اعتمدت المملكة العربية السعودية بشكل كبير على المجمعات الصناعية، ويتجلى ذلك من خلال عديد السياسات نوضحها فيما يلي:

1.1.4 سياسة المجمعات الصناعية: يشرف عليها البرنامج الوطني لتطوير المجمعات الصناعية، حيث صدر قرار انشاء هذا البرنامج سنة 2008، بقرار مجلس الوزراء لمدة خمسة أعوام، ثم تم تمديده لخمسة أعوام أخرى سنة 2013، ثم في سنة 2018 صدر قرار آخر لمجلس الوزراء الموافقة على تمديده، قبل صدور سنة 2020 قرار آخر يوافق على تحويل البرنامج الوطني لتطوير المجمعات الصناعية إلى مركز باسم "المركز الوطني للتنمية الصناعية". وهو مركز يعنى بتطوير المجمعات الصناعية، وقيادة عمليات التطوير في عدّة قطاعات تتسم بالنمو المتسارع، وتستهدف التصدير إلى الخارج. وأهم المجمعات التي تم انشاؤها في هذا الإطار هي: مجمع الصناعة الجوية، مجمع صناعة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السيارات وأجزائها، مجمع مواد البناء، مجمع الصناعات الكيماوية، مجمع الصناعات الغذائية، مجمع صناعة الآلات والمعدّات، مجمع الأجهزة الطبية، مجمع الصناعات التعدينية، مجمع الصناعات الدّوائية والتقنية الحيوية، مجمع صناعة الطّاقات المتجدّدة.

2.1.4 سياسة المدن الصناعية: وتشرف عليها هيئة مدن، وتعتبر اهم نماذج المجمعات الصناعية فمنذ تأسيسها عام 2001م، اهتمت "مدن" بتطوير الأراضي الصناعية والبنى التحتية المتكاملة، والعمل على تنظيم وتشجيع إقامة المدن الصناعية ومناطق التقنية على أراض عمومية وخاصة، ونجد ضمن هيئة مدن عدة أنواع من المجمعات الصناعية هي: المدن والواحات الصناعية – المدن والمجمعات الخاصة - مناطق التقنية.)الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، 2021، صفحة 24(

1.2.1.4 المدن والواحات الصناعية: نجحت "مدن" في رفع مساحات الأراضي الصناعية المطورة لما يقارب 200 مليون م^2 حتى الآن، فيما تضم المدن الصناعية القائمة أكثر من 4 آلاف مصنع بين منتج وقائم وتحت الإنشاء والتأسيس، و6,587 عقداً صناعياً واستثمارياً وخدمياً ولوجستياً، يعمل فيها 571.850 موظف منهم 211.130 موظف سعودي و17 ألف موظفة سعودية. وقد مرت "مدن" خلال مسيرتها الممتدة لأكثر من 20 سنة على عدّة مراحل كما هو موضح في الشكل (01).

الشكل (01): مراحل تطور "مدن"

مرحلة التأسيس 2001-2009
- في عام 2007 بلغ عدد المدن الصناعية 14 مدينة ثم ارتفع إلى 19 مدينة سنة 2009، وارتفعت مساحة المدن الصناعية لتصل إلى م^2، كما بلغ سعة محطات الطاقة الكهربائية 1800 ميقا فولط آمبير، ووصل إجمالي أطوال الطرق بالمدن الصناعية إلى 100 كم.

مرحلة التوسع 2009-2018
- توسعت "مدن" في جميع أنحاء المملكة وعززت من خدماتها الأساسية ومن منتجاتها حيث بلغ عدد المدن 34 مدينة صناعية بحلول العام 2018، ووصلت المساحات المطورة بها إلى 190.4 م^2، في حين بلغت الطاقة الكهربائية 6730 (م ف آ)، وتطورت أطوال الطرق لتصل إلى 255 كم. كما تمكنت "مدن" خلال هذه المرحلة من تطوير منتجات جديدة من بينها المصانع الجاهزة وحاضنات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمرأة.

مرحلة التمكين 2018-2022
- عملت "مدن" على تمكين القطاع الصناعي بما يتماشى مع المتغيرات الوطنية ويواكب رؤية السعودية 2030، من خلال استكمال الخطط الأساسية وتعزيز خطط العمل بالثورة الصناعية الرابعة الجاذبة للاستثمارات الجديدة والشركات النوعية، وبلغ عدد المدن 36 مدينة صناعية من ضمنهم 5 واحات صناعية تم تطويرها لتوائم عمل المرأة أطلق عليها اسم "واحات مدن".

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، التقرير السنوي 2021، ص 24.

وتقدم "مدن" مجموعة منتجات مبتكرة ومتنوعة ذات موثوقية عالية وتزيد من التركيز لتحقيق الأهداف، أهمها: المصانع الجاهزة، الأراضي الصناعية، المصانع الصغيرة، الأراضي الخدمية، حاضنات ومسرعات الأعمال، الحلول اللوجستية، مصنع وقرض، ... إلخ

وقد تطور عدد المدن بالمملكة من 14 مدينة سنة 2007، إلى 36 مدينة سنة 2022، كما يوضح الجدول (01):

الجدول (01): تطور عدد المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية في الفترة 2007-2022

السنة	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
عدد المدن	14	14	19	21	22	29	32	34	34	35	35	35	35	35	36	**36**

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، التقارير السنوية من 2014 إلى 2022.

نلاحظ تطور عدد المدن في المملكة من 14 مدينة سنة 2007 إلى 36 مدينة سنة 2022، أي أن عدد المدن ارتفع بنسبة 157%.

كما أنه بتطور عدد المدن ارتفعت المساحة المطورة بها، وفق ما يوضحه الجدول (02):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول (02): المساحة المطورة بالمدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية في الفترة 2007-2022

السنة	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
المساحة مليون م2	40,5	69	90	108	123	142	163	178	182,5	190,4	193,2	198,8	198,8	194,8	195,6	195,7

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، التقارير السنوية من 2014 إلى 2022.

نلاحظ ارتفاع المساحة المطورة بالمدن الصناعية بنسبة 383% ما بين سنتي 2007 إلى 2022، وهي قفزة كبيرة جدا توضح أن حجم المدن التي تم انشائها بعد 2017، أكبر من سابقتها، وتهدف هيئة مدن إلى رفع مساحة المدن الصناعية إلى 201 مليون متر مربع بنهاية سنة 2025. كما تجدر الإشارة إلى أن المساحة الإجمالية للمدن الصناعية بالمملكة فاقت المليار متر مربع حسب نشرة الصناعة لسنة 2022، حيث تضم هذه المساحة إضافة إلى المساحات المطورة، مساحات تحت التطوير، مساحات خاصة بالتشجير، مساحات خضراء وغيرها. ومع تطور مساحة المدن الصناعية وعددها، تطور كذلك عدد الهياكل الصناعية ضمنها والتي يوضحها الجدول (03):

الجدول (03): تطور عدد العقود الصناعية داخل المدن الصناعية في المملكة في الفترة 2007-2022

السنة	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
عدد العقود الصناعية	1950	2100	2400	2600	3200	4718	5400	5600	6020	6074	6161	6190	6301	6587	7018	7242

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، التقارير السنوية من 2014 إلى 2022.

نلاحظ أن عدد العقود الصناعية ارتفع من 1950 عقد سنة 2007، إلى 7242 عقد سنة 2022 بنسبة فاقت 270%، وهي نسبة تعكس الجهود التي تبذلها المملكة في تطوير وتفعيل المدن الصناعية. وهو الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على إيرادات هذه المدن وفق ما يوضحه الجدول (04):

الجدول (04): تطور إيرادات المدن الصناعية في المملكة في الفترة 2010-2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2018	2021
الإيرادات (مليون ريال سعودي)	229.6	304.3	352.6	462.7	473.4	547.2	720	717.5

المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، التقارير السنوية من 2014 إلى 2021.

يتضح من خلال المعطيات السابقة أن إيرادات المدن الصناعية شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة من 2010 إلى 2021، حيث ارتفعت مما يقارب 330 مليون ريال سنة 2010 إلى أزيد من 700 مليون ريال سنة 2021 بنسبة بلغت قيمتها 212%، وهو ما يعكس الجهود المبذولة في رفع عدد هذه المدن من جهة وتهيئتها وتطويرها من جهة أخرى، وكذلك تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات داخل هذه المدن والواحات الصناعية. الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاستثمار الصناعي واستقطاب عديد الشركات الصناعية العالمية والمحلية. والتالي ارتفاع الإيرادات المترتبة عن هذه المدن.

2.2.1.4 المدن والمجمعات الخاصة: تشرف "مدن" على تطوير وتشغيل المدن والمجمعات الصناعية الخاصة بالاستعانة بالمطورين الراغبين في انشاء مدن صناعية او مجمعات صناعية خاصة بتقديم حوافز وتسهيلات كبيرة، وقد نجحت في استقطاب العديد من الصناعيين وانشاء 11 مدينة صناعية خاصة، وستة مجمعات صناعية خاصة.

3.2.1.4 مناطق التقنية: عملت هيئة "مدن" على إقامة وانماء مناطق التقنية الحديثة من خلال توفير الأراضي والمواقع وإرساء البنية التحتية وتوفير الخدمات الإضافية لتكوين وسط علمي يحث على الاختراع والابداع والابتكار في شتى المجالات، ما يساهم في تنمية الصناعات المعرفية والخدمية والحيوية وحاضنات الأعمال والتقنية، مع إشراك مختلف الجامعات ومراكز البحث المتخصصة وأصحاب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الفكر، وقد تم سنة 2022 حوكمة المناطق التقنية وانشاء مجلس للمناطق التقنية تحت رئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، كما أصدرت هيئة "مدن" رخص لتطوير ثلاث مناطق تقنية.

3.1.4 سياسة المدن الاقتصادية والمناطق الاقتصادية الخاصة: تشرف عليها "هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة" تتكون من:

1.3.1.4 المناطق الاقتصادية الخاصة: هي المناطق التي يتم تحديد حدودها جغرافياً وتحظى بمعاملة وميز تنافسية وتشريعية خاصة. وتعد القوة الدافعة لتحويل المملكة إلى وجهة استثمارية عالمية ولتعزيز قدرات القطاع الخاص. تستهدف عدّة قطاعات هي: الخدمات اللوجستية، الصناعات الخفيفة، الصناعات التعدينية التحويلية، الصناعات البحرية، الصناعات الغذائية التحويلية، الحوسبة السحابية، الاقتصاد الرّقمي. وقد صُممت كل منطقة من المناطق تصميمًا خاصًا يمكّنها من خدمة قطاعات استراتيجية عديدة، بينما تعمل الهيئة على تهيئة بيئة عمل آمنة وعصرية لهذه المناطق. وتقديم حزمة حوافز شاملة (مالية، تشريعية، تنظيمية، وإدارية). ومنح حوافز وإعفاءات إضافية، بناءً على أهداف كل منطقة وما تقدمه للاقتصاد المحلي من عوائد. وذلك بهدف رفع الصادرات وتنويعها، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على النفط، خلق فرص عمل ومصادر دخل جديدة، المساهمة في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة القدرة التنافسية للمملكة. وقد تم بداية العام الجاري 2023 إطلاق أربعة مناطق اقتصادية خاصة.

2.3.1.4 المدن الاقتصادية: هي مدن شاملة تحتوي على مرافق وخدمات ومستويات معيشية متنوعة وراقية، إضافة الى إمكانية التنقل منها الى المدن الرئيسية بكل سهولة. ويتم تمويلها وتطويرها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص بإشراف ودعم مباشر من الحكومة، وتقدم حلول وفرص واعدة في مجالات الأعمال والإسكان والترفيه بمعايير جودة عالية. وتهدف إلى جذب استثمارات ذات قيمة مضافة، تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، تحسين الخدمات العامة ورفع مستوى المعيشة، تشجيع الابتكار وريادة الاعمال، تطوير القطاعات الاستراتيجية، وتوفير البيئة المناسبة لاستكشاف مفاهيم ونماذج وممارسات الأعمال الجديدة. وضمن هذه المدن نجد:

* **مدينة الملك عبد الله الاقتصادية:** هي أحد أهم وأكبر المشاريع الاقتصادية التي يديرها القطاع الخاص على مستوى العالم، وتتمحور حول إقامة مدينة متكاملة تبلغ مساحتها 185 مليون متر مربع على ساحل البحر الأحمر إلى الشمال من مدينة جدة. تقدم المدينة اليوم نموذجاً مختلفاً ومميزاً في مجال السكن والعمل والترفيه، حيث تمضي قدماً في تجسيد مكانتها كمحفز رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة من خلال تركيزها على أربعة قطاعات إستراتيجية، وهي: قطاع الخدمات اللوجستية والصناعة، قطاع جودة الحياة (الأحياء السكنية الساحلية والتي تقدم الحلول السكنية المتنوعة لمختلف مستويات الدخل)، قطاع السياحة والترفيه، وقطاع الأعمال الذي يضم مشاريع وبرامج متعدّدة ومتنوّعة لدعم وتمكين الشباب وتنمية الكفاءات البشرية.) مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، 2022(

* **مدينة المعرفة الاقتصادية (KEC):** هي شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، تأسست لغرض تطوير وإدارة المخطط الرئيسي لمدينة المعرفة الاقتصادية. تأسست الشركة رسميًا في أغسطس 2010 وتقع في موقع استراتيجي في المدينة المنورة، التي يزورها ملايين المسلمين من جميع أنحاء العالم. وتهدف إلى دعم مسيرة المملكة نحو التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل.) مدينة المعرفة الاقتصادية، 2022(

2.4 المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

نحاول من خلال هذا الباب أخذ مختلف مؤشرات النمو التي تم التطرق إليها فيما سبق ومطابقتها مع واقع المملكة العربية السعودية.

1.2.4 مؤشرات النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية: نتطرق ضمن هذه النقطة إلى تغيرات الناتج المحلي الإسمي الإجمالي من سنة 2011 إلى 2022، مع التطرق إلى جانب الأنشطة النفطية منه وكذلك الأنشطة غير النفطية كما يبينه الجدول (05):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول (05): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للملكة العربية السعودية من سنة 2011 إلى 2022:

المؤشر / السنة	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال سعودي)	2520,1	2760,4	2805,8	2851,3	2484,6	2471,6	2657,9	3090,0	3052,7	2636,2	3059,3	3945,0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (نسبة التغير السنوي %)	28,2%	9,5%	1,6%	1,6%	-12,9%	- 0,5%	7,5%	16,3%	- 1,2%	-13,6%	16,0%	28,9%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأنشطة النفطية (مليار ريال سعودي)	1271,0	1370,7	1284,4	1190,5	652,2	587,8	727,5	1078,2	949,8	604,2	919,9	1608,4
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأنشطة النفطية (نسبة التغير السنوي %)	45,2%	7,8%	- 6,3%	- 7,3%	-45,2%	- 9,9%	23,8%	48,2%	-11,9%	-36,4%	52,3%	74,8%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأنشطة غير النفطية (مليار ريال سعودي)	1249,1	1389,8	1521,4	1660,8	1832,4	1883,8	1930,4	2011,8	2102,9	2032,0	2139,4	2336,6
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأنشطة غير النفطية (نسبة التغير السنوي %)	14,5%	11,3%	9,5%	9,2%	10,3%	2,8%	2,5%	4,2%	4,5%	-3,4%	5,3%	9,2%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء https://www.stats.gov.sa/ar/823، يوم 2023/09/03، الساعة 21:10.

بلغ التحسن في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ما بين سنة 2011 وسنة 2022 نسبة 56.5%، أما الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية فقد سجل تحسنا نسبيا قدره 26.5% بعد بداية التعافي من آثار الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة كورنا، في حين نلاحظ تقدم الناتج المحلي الإجمالي في الأنشطة غير النفطية بوتيرة ثابتة ومعتبرة بلغت نسبة قدرها 87.1%. وهو العامل الذي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر. والشكل البياني (02) يوضح ذلك بشكل أفضل:

الشكل (02) : تطور الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية وغير النفطية في المملكة العربية السعودية

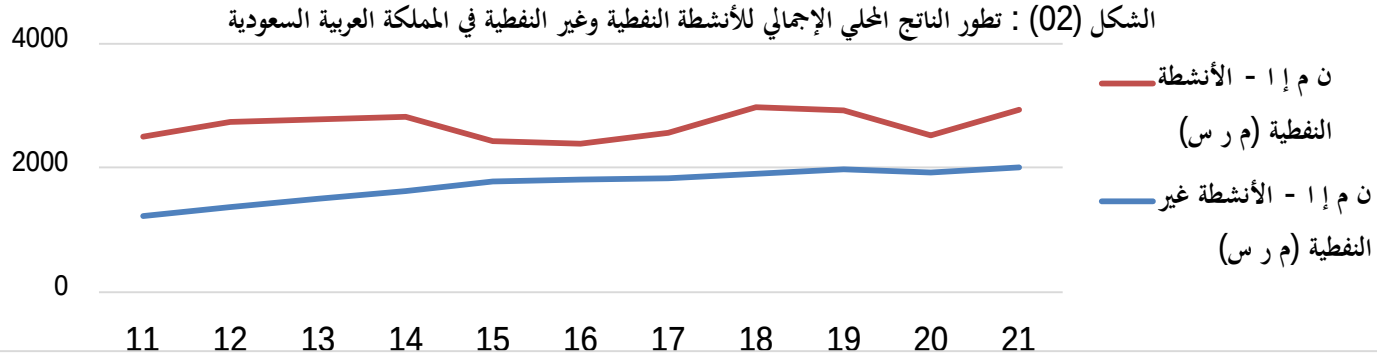

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الجدول (05).

يعكس الشكل البياني التذبذب الواضح والتأثر السريع بالأزمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية، على عكس الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية الذي نلاحظ عليه الثبات والاستمرارية والصمود أمام الأزمات. وإذا ما لاحظنا مكونات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 فإن ما يفوق 50% منه عبارة عن صناعات تحويلية، تعدين وتحجير، وهي من أهم الأنشطة المرتكزة ضمن المجمعات والمدن الصناعية. كما تجدر الإشارة أن المملكة العربية السعودية حققت أكبر نمو ضمن مجموعة العشرين خلال سنة 2022 وتجاوز حجم اقتصادها الترليون دولار لأول مرة في تاريخها. ان توسع القاعدة الصناعية من خلال زيادة عدد المجمعات الصناعية والمدن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وما تحتويه من هياكل صناعية في شتى القطاعات أثر على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية وهو ما يفسر التطور الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

2.2.4 مؤشرات وضع التجارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية: يمكن معرفة وضع التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية من خلال التطرق لحجم الصادرات والواردات السلعية، وهو ما يوضحه الجدول (06):

الجدول (06): إجمالي صادرات المملكة من سنة 2011 إلى 2022:

المؤشر	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
إجمالي الصادرات السلعية (مليار ريال سعودي)	1367.6	1456.5	1409.5	1284.1	763.3	688.4	831.8	1103.9	981	652	1035.7	1541.9
إجمالي الصادرات السلعية (نسبة التغير السنوي %)	45,2%	6,5%	-3,20%	-8,90%	-40,6%	-9,80%	20,8%	32,7%	-11,1%	-33,5%	58,8%	48,9%
الصادرات النفطية (مليار ريال سعودي)	1191	1265.5	1207	1067	573.4	510.7	638.4	868.4	752.8	447.6	758.2	1226.2
الصادرات النفطية (نسبة التغير السنوي %)	-47,5%	6,3%	-4,6%	-11,6%	-46,3%	-10,9%	25,0%	36,0%	-13,3%	-40,5%	69,4%	61,7%
الصادرات غير النفطية السلعية (مليار ريال سعودي)	176.6	191	202.5	217	189.9	177.7	193.5	235.5	229.2	204.4	277.5	315.7
الصادرات غير النفطية السلعية (نسبة التغير السنوي %)	31,2%	8,2%	6,0%	7,2%	-12,5%	-6,4%	8,9%	21,7%	-2,7%	-10,8%	35,8%	13,8%

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/AnnualIndicators.aspx.

على الرغم من أن الصادرات السلعية لسنة 2022، قد حققت قفزة قياسية بنسبة 58.8% مقارنة بسنة 2021 وهو مؤشر على بداية التعافي، نلاحظ انخفاض الصادرات الإجمالية للمملكة العربية السعودية من 1367 إلى 1035 مليار ريال سعودي في الفترة 2011 إلى 2021 بنسبة 24.3%، وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية من 1191 إلى 758 مليار ريال سعودي لنفس الفترة بنسبة قدرها 36.3%، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية من 176 إلى 278 مليار ريال سعودي بنسبة 57% خلال نفس الفترة. على الرغم من ان الاقتصاد لازال يعيش فترة ركود. لكن الصادرات السلعية السعودية خلال سنة 2022 بلغت مؤشرا قياسيا قيمته 1541.9 مليار ريال سعودي، بزيادة قياسية قدرها 48.9% مقارنة بسنة 2021. وبنسبة 12% إذا ما قارناها بسنة 2011، وعلى الرغم من بداية تعافي الاقتصاد وارتفاع الصادرات غير النفطية فإنها لم يبلغ أكبر ذروتها بعد، على عكس الصادرات غير النفطية التي بلغت مؤشرا قياسيا خلال سنة 2022 قدره 315.7 مليار ريال سعودي، مرتفعة بنسبة 78.8% منذ سنة 2011، ويمكن من خلال الشكل البياني (03) ملاحظة ذلك بصورة أفضل:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل (03) : الصادرات النفطية وغير النفطية السلعية للملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011 - 2022 (مليار ريال سعودي)

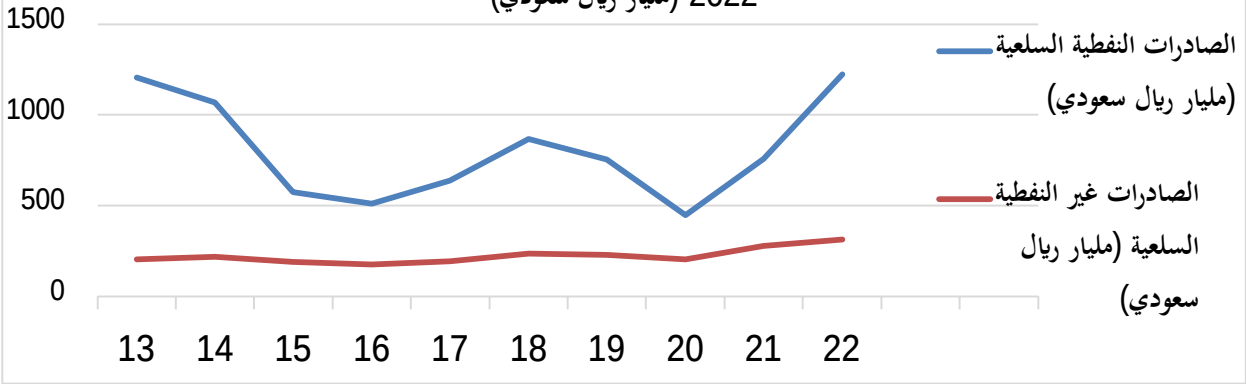

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الجدول (06).

نلاحظ التذبذب الواضح في الصادرات السلعية النفطية على عكس الصادرات السلعية غير النفطية التي بدأت في التزايد بوتيرة ثابتة منذ سنة 2011 لتبلغ ذروتها سنة 2022. وتعد منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها من صناعة اللدائن وغيرها من أهم سلع الصادرات غير البترولية حيث شكلت نسبة 34.2% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2022، يأتي بعد ذلك اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة 30.2% من إجمالي الصادرات غير البترولية.

3.2.4 مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي الصادرات: اعتماد على الجدولين (05) و(06) يمكن استخلاص مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي أجمالي الصادرات وهو ما يوضحه الجدول (07):

الجدول (07): مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي الصادرات:

المؤشر	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال سعودي)	2520,1	2760,4	2805,8	2851,3	2484,6	2471,6	2657,9	3090,0	3052,7	2636,2	3059,3	3945,0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الأنشطة غير النفطية (مليار ريال سعودي)	1249,1	1389,8	1521,4	1660,8	1832,4	1883,8	1930,4	2011,8	2102,9	2032,0	2139,4	2336,6
مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التغير السنوي %)	49,6%	50,3%	54,2%	58,2%	73,8%	76,2%	72,6%	65,1%	68,9%	77,1%	69,9%	59,2%
إجمالي الصادرات السلعية (مليار ريال سعودي)	1367.6	1456.5	1409.5	1284.1	763.3	688.4	831.8	1103.9	981.0	652.0	1035.7	1541.9
الصادرات غير النفطية السلعية (مليار ريال سعودي)	176.6	191	202.5	217	189.9	177.7	193.5	235.5	229.2	204.4	277.5	315.7
مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات (نسبة التغير السنوي %)	12,9%	13,1%	14,4%	16,9%	24,9%	25,8%	23,3%	21,3%	23,4%	31,3%	26,8%	20,5%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الجدولين (05) و(06).

ان توسع القاعدة الصناعية من خلال زيادة عدد المجمعات الصناعية والمدن وما تحتويه من هياكل صناعية في شتى القطاعات وتأثيره الإيجابي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من خلال التطور الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، خلق فائضا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في العرض المحلي توجب تصديره نحو الأسواق الدولية ما ساهم بطبيعة الحال في رفع إجمالي الصادرات غير النفطية للمملكة، والتجانس الملاحظ في الشكل البياني (04) يدعم ذلك.

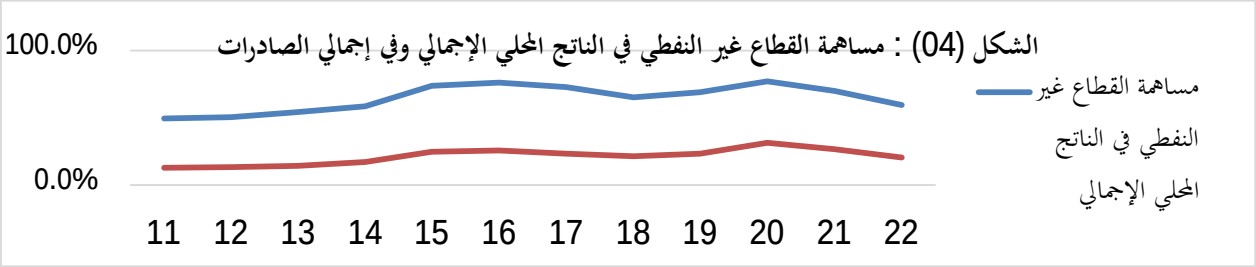

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الجدول (07).

4.2.4 مؤشرات المالية العامة: ضمن هذه النقطة تم التركيز على الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية ما بين سنتي 2011 و2022، وقد تم تلخيص البيانات المتعلقة بذلك ضمن الجدول (08):

الجدول (08): الإيرادات العاملة للمملكة العربية السعودية من سنة 2011 إلى سنة 2022:

المؤشر (مليار ريال) / السنة	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
الإيرادات العامة للدولة	1100	1200	1100	1040	613	519	692	906	927	782	965	1268
الإيرادات النفطية	1030	1100	1030	913	446	334	436	611	594	413	562	857
الإيرادات غير النفطية	83	102	118	127	166	186	256	294	332	369	403	411

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/AnnualIndicators.aspx.

إن الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم سنة 2020، والمترتبة عن جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جميع الأصعدة وبصفة خاصة على الاقتصاد العالمي، وما ترتب عنه من ركود وانكماش اقتصادي، أدى إلى انكماش الاقتصاد السعودي أيضا وبنسبة 4.1%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الانكماش الذي شهده قطاع النفط بسبب تراجع الطلب العالمي على منتجات الطاقة الناتج عن اغلاق الاقتصاد العالمي، وإجراءات الحظر المرافقة، وما سببه ذلك من انخفاض في الأسعار، إضافة إلى تخفيض الإنتاج المتزامن مع اتفاقات (أوبك +). وكذلك عرف قطاع المنتجات غير النفطية هو الآخر انكماشا على خلفية التدابير الاحترازية التي أدت إلى الحد من النشاط الاقتصادي.)السعودي، 2021، صفحة 28(ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني (05):

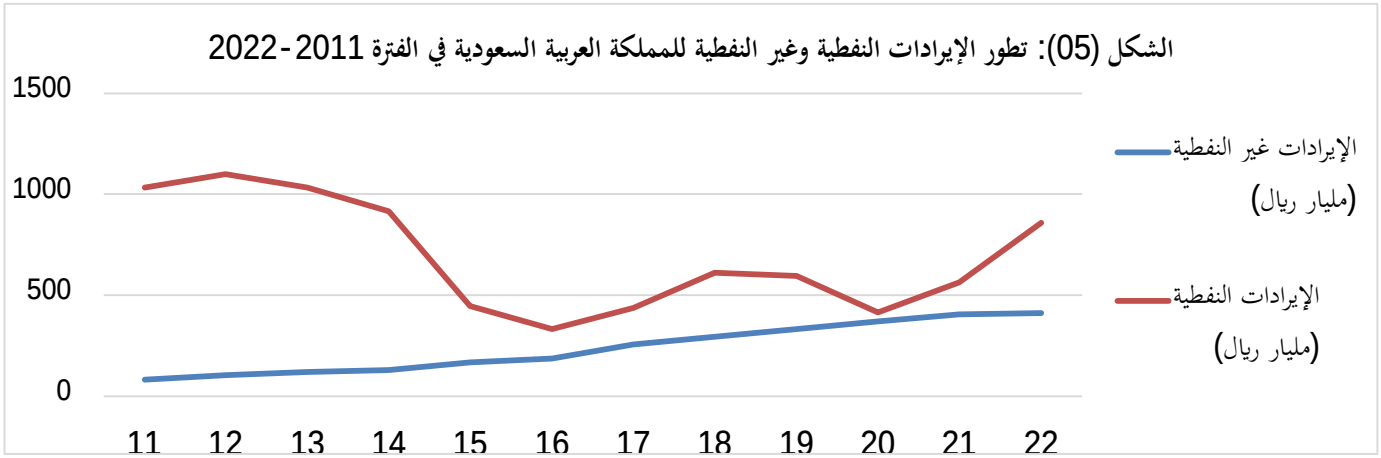

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على الجدول (08).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ أن الإيرادات المملكة العربية السعودية النفطية والغير النفطية تتغير بطبيعة الحال وفقا لإنتاجها، لذلك فان اضطراب إيراداتها النفطية عائد إلى الاضطراب في الإنتاج والتصدير النفطي، والثبات والتحسن المتدرج والمستقر الملاحظ على الإيرادات غير النفطية عائد إلى الاستقرار الذي لاحظناه سابقا في إنتاج المنتجات غير النفطية وكذلك في تصديرها. وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية للمملكة سجلت تراجعا خلال فترة 2011-2022 بنسبة 16.8%، إلا أن الإيرادات غير النفطية سجلت تحسنا جد ملحوظ بلغت نسبته خلال نفس الفترة 395.2%، ما يؤكد المرونة العالية للاقتصاد السعودي خاصة في الشق غير النفطي، وهو ما ساهم في استيعاب التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، حيث عاود النمو وبقوة.

3.4 تطور مؤشرات تنافسية المملكة العربية السعودية:

عملت المملكة العربية السعودية على تحسين قدراتها التنافسية منذ سنوات، ويتجلى ذلك من خلال مختلف السياسات والمساعي والإجراءات التي تقوم بها، وقد توج ذلك سنة 2019، بتأسيس المركز الوطني للتنافسية (تيسير)، الذي يعتبر الذراع المؤسسي لحكومة المملكة العربية السعودية)(تيسير)، 2019، صفحة 5(، وهو مركز حكومي مستقل، يتمتّع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويرتبط تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. ويهدف المركز إلى تحسين البيئة التنافسية في المملكة وتطويرها، ونقلها من مرحلة تيسير بيئة الأعمال إلى التنافسية العالمية بمفهومها الأشمل المرتكز على الإنتاجية والاستدامة والشمولية؛ لمواكبة التوجهات العالمية، وتحفيز القطاع الخاص على تبني الممارسات البيئة والاجتماعية والحوكمة **"ESG"**. كما يعمل المركز على الارتقاء بترتيب المملكة في المؤشرات والتقارير العالمية ذات العلاقة، وذلك من خلال دراسة المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع العام والخاص وتحديدها وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وإطلاق جيل جديد من الإصلاحات التشريعية والإجرائية، وذلك للإسهام في انتقال الاقتصاد إلى مرحلة الإنتاجية والتنافسية العالمية. كما ترتكز رؤية المركز في إطار رؤية المملكة لسنة 2030، على أن تكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدّول العشر الأكثر تنافسية بحلول العام 2030، من خلال التركيز على الاستثمار وريادة الأعمال والابتكار والإنتاجية.)المركز الوطني للتنافسية تيسير، 2022(ويمكن ملاحظة تطور تنافسية المملكة من خلال مطابقة المؤشرات المشار إليها سابقا على أرض الواقع كما يلي:

1.3.4 مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة: تعتبر سنة 2017 هي أول سنة تضم فيها المملكة إلى الدول المرتبة في هذا التصنيف، والجدولين (09) و(10) يوضحان ترتيب المملكة ضمن 64 دولة من سنة 2017 إلى 2023، حسب مؤشر **IMD** العالمي للتنافسية ومؤشر **IMD** العالمي للتنافسية الرقمية:

الجدول (09): تصنيف تنافسية المملكة حسب مؤشر IMD العالمي للتنافسية:

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الترتيب (Rank)	36	39	26	24	32	24	17

المصدر: تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي لتنمية الإدارة من 2017 إلى2023.

نلاحظ تحسن في ترتيب تنافسية المملكة ضمن هذا المؤشر ما بين سنتي 2017 و2022، فقد تقدمت المملكة العربية السعودية 8 مراتب سنة 2022 مقارنة بالسنة التي قبلها في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية **(IMD)**، لتحل في المرتبة الـ 24 من بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم. وحسب التقرير سجلت المملكة ثاني أفضل تقدم بين الدول محل القياس، فيما بينت مؤشرات التقرير أن المملكة جاءت في المرتبة الـ 7 من بين دول مجموعة العشرين **G20**، متفوقة بذلك على دول ذوات اقتصادات متقدمة في العالم مثل: كوريا الجنوبية، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، الأرجنتين، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، تركيا. كما قفزت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة 17 عالمياً سنة 2023 من أصل 64 دولة هي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأكثر تنافسية في العالم، والثالثة ضمن مجموعة العشرين، لتصبح من الدول الـ 20 الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية **(IMD)**. وقد تحسن ترتيب المملكة مقارنة بسنة 2022، في المحاور الثلاثة الرئيسية التي يقيسها التقرير، وهي: محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه المملكة من المرتبة الـ 31 إلى المرتبة الـ 06، ومحور كفاءة الحكومة وتقدمت فيه من المرتبة الـ 19 إلى المرتبة الـ 11، ومحور كفاءة الأعمال الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ 16 إلى المرتبة الـ 13، في حين بقيت في نفس الترتيب بالنسبة للمحور الرابع المتعلق بالبنية التحتية في المرتبة الـ 34.)تيسير، 2023، صفحة 5(

كما تم تصنيف اقتصاد المملكة حسب مؤشر **IMD** العالمي للتنافسية الرقمية، وهو الآن في عامه السابع كما يوضحه الجدول (10):

الجدول (10): تصنيف تنافسية المملكة حسب مؤشر IMD العالمي للتنافسية الرقمية:

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب (Rank)	36	42	39	34	36	35

المصدر: تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي لتنمية الإدارة من 2017 إلى 2022.

حلت المملكة في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في عدد كبير من المؤشرات الفرعية، أبرزها: التكيف مع السياسة الحكومية، إدارة المالية العامة، الدين العام الحكومي، سياسات البطالة، توافر رأس المال الجريء، إنتاج الطاقة المحلية، تكلفة الكهرباء الصناعية، المصروفات الحكومية لقطاع التعليم، الفكر الريادي للمدراء في الشركات، أنشطة ريادة الأعمال المبكرة، والثقافة الوطنية. كما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في المملكة في الوصول إلى المراتب الثلاث الأولى في 23 مؤشراً، منها المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات أبرزها: كفاءة المالية العامة، تفهم الحاجة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، تمويل التطور التقني، دعم شراكات القطاع العام والخاص للتطور التقني. والمرتبة الثانية عالمياً في مؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نمو التوظيف على المدى البعيد، قدرة الحكومة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، التماسك الاجتماعي، تشريعات البطالة، الأمن السيبراني، دعم البيئة القانونية لتطوير وتطبيق التقنية، كما جاءت المملكة الثالثة عالمياً في مؤشرات: قدرة الاقتصاد على الصمود، معدلات التضخم لأسعار المستهلك، التحول الرقمي في الشركات، الرسملة السوقية لسوق الأسهم، توافر رأس المال الجريء. وتمثل المعلومات والبيانات الإحصائية التي توفرها الهيئة العامة للإحصاء بشكل دوري ودائم إحدى الأدوات التي تساعد المنظمات والمؤسسات العالمية على قياس أداء الاقتصاد السعودي، وبناء المؤشرات ذات الصلة المتعلقة به، فيما يطور المركز الوطني للتنافسية بالتكامل مع الجهات الحكومية إصلاحات لها أثر على البيئة التنافسية، وذلك من خلال رصد وتحليل أداء المملكة والعمل على الارتقاء بترتيبها في التقارير العالمية ذات العلاقة.

2.3.4 مؤشر تنافسية الأداء الصناعيCIP: الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد تم تلخيص ترتيب المملكة العربية السعودية ضمن هذا المؤشر ما بين سنوات 2011 إلى 2023، من خلال الجدول (11):

الجدول (11): تصنيف تنافسية المملكة العربية السعودية حسب مؤشر CIP من سنة 2011 إلى 2023:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الترتيب	37	36	37	34	35	34	40	38	42	42	35	41	35

Source : https://stat.unido.org/cip LE 29/08/2023 A 2:20h

حسب هذا المؤشر فإن تنافسية المملكة تحسنت بشكل طفيف ما بين سنتي 2011 إلى 2023 من الترتيب 37 إلى الترتيب 35.

3.3.4 مؤشر التنافسية العالمي (GCI) The Global Competitiveness Index: والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي **(WEF)**، وقد تم تلخيص ترتيب المملكة ما بين سنوات 2011-2019 ضمن هذا المؤشر في الجدول (12):

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول (12): تصنيف تنافسية المملكة العربية السعودية حسب مؤشر GCI من سنة 2011 إلى 2019:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب (Rank)	17	18	20	24	25	25	29	39	36

Source: Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report, From 2011 to 2019, World Economic Forum.

على عكس المؤشرات السابقة التي تطرقنا إليها، يعتبر هذا المؤشر هو الوحيد الذي لا يعكس تحسن تنافسية المملكة العربية السعودية دوليا، وقد يعود ذلك إلى ضعف ترتيب المملكة العربية السعودية في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المؤشر كجودة الإطار القانوني للبلد، وجودة وتوافر البنية التحتية، والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في القدرة التنافسية للبلد مثل الثقة ورأس المال الاجتماعي والانفتاح على التغيير.

4.3.4 مؤشرات التنافسية من البنك الدولي: كما تم الإشارة إليه سابقا فإن البك الدولي لا يصدر تقريرا خاصا بالتنافسية، ولا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب بل أنه يقدم مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التنافسية للعديد من الدول، حيث ذكر بأن اقتصاد المملكة العربية السعودية سجل عام 2022 أعلى نسبة نمو، بين جميع اقتصاديات العالم التي تشمل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على الرغم من التحديات الرئيسة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، في ظل هبوط النشاط في كل من روسيا والصين وتراجع مستويات الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة للمملكة جاءت مُخالفة للنظرة القاتمة والضبابية، التي تنطلق من عدة عوامل رئيسة، وفي مقدمتها الأزمة الروسية الأوكرانية وتشديد السياسات النقدية في أوروبا، وإجراءات الإغلاق العام نتيجة موجات التفشي الجديدة لكوفيد 19. كما خفض البنك الدولي توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي العام الجاري والعام 2023، حيث تأثرت تقديراته بتباطؤ النمو في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم (الولايات المتحدة والصين ومنطقة الاتحاد الأوروبي)، إلا أنه أبقى توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2023.

5. خاتمة:

إن سعي المملكة العربية السعودية على الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، من خلال تنفيذ سياساتها التي ركزت على استراتيجيات المجمعات الصناعية بأشكالها المختلفة ما بين المجمعات الصناعية - المدن والواحات الصناعية - المدن والمجمعات الخاصة - مناطق التقنية والمدن الاقتصادية والمناطق الاقتصادية الخاصة. والتي تشرف عليها هيئات خاصة كالمركز الوطني للتنمية الصناعية وهيئة مدن وهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة. كطريقة لتحسين مختلف مؤشراتها الاقتصادية منذ عقود، وتجلى ذلك خلال الفترة التي ركزنا عليها في هذا البحث ما بين سنتي 2007 إلى 2023، حيث تمكنت المملكة من رفع مؤشراتها الاقتصادية الداخلية كالناتج المحلي الإجمالي الاسمي والخارجية كإجمالي الصادرات إلى مستوى جيد ما ساهم في تحقيق مراتب قياسية في مختلف مؤشرات التنافسية الدولية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تنوعت الأشكال التي تبنتها المملكة العربية السعودية في تنفيذ استراتيجيتها المعتمدة على المجمعات الصناعية ما بين المجمعات الصناعية، المدن والواحات الصناعية، المدن والمجمعات الخاصة، مناطق التقنية، المدن الاقتصادية والمناطق الاقتصادية الخاصة. وتشرف عليها هيئات خاصة.
- تطور عدد المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية من 14 مدينة سنة 2007 إلى 36 مدينة سنة 2022، على مساحة اجمالية من 40 إلى ما يقارب 200 مليون متر مربع، كما ارتفع عدد العقود الصناعية من 1950 إلى 7242 لنفس الفترة، وقابله ارتفاع في الإيرادات هذه المدن من 230 مليون سنة 2010 إلى 717 مليون ريال سعودي سنة 2021.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- إن سياسات المملكة المرتكزة بشكل كبير على مختلف استراتيجيات الخاصة بالمجمعات الصناعية انعكس بصفة إيجابية عموما على الاقتصاد السعودي، حيث أن مختلف مؤشرات هذه السياسات كارتفاع عدد المدن والمجمعات الصناعية ومختلف المناطق الاقتصادية بما في ذلك مساحاتها وعدد المصانع التي تحتويها وحجم العمالة وغير ذلك، قابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وفي الصادرات غير النفطية.
- ان المستويات الجيدة والتطور الذي عرفته المملكة العربية السعودية في مختلف مؤشراتها الاقتصادية الدّاخلية والخارجية كارتفاع الناتج المحلي ومستوى الصادرات والإيرادات العامة للدّولة، انعكس مباشرة على قدرتها التنافسية كاقتصاد قوي بين مختلف اقتصاديات العالم، وما المراتب التي سجلها الاقتصاد السعودي في مختلف المؤشرات الدّولية إلا دليل على ذلك.
- إذا ما قارنا التطور في السياسات والآليات التي تبنتها المملكة في إطار تركيزها على المجمعات الصناعية بمختلف أشكالها، والذي تمت الإشارة إليه في أول نقطة من المحور الثالث، فإنّنا نجد أن هذا التطور متطابق إلى حد كبير والتطور المسجل على النتائج الاقتصادية للمملكة كما تمت الإشارة إليه في النقطة الثانية من نفس المحور، وكذلك على التطور في القدرة التنافسية للمملكة حسب مختلف المؤشرات الدولية التي تم الإشارة إليها في نفس المحور في نقطته الأخيرة.

6. المراجع:

- International Energy Agency. (2018). *IEA*. من ،2018 ,12 19 تاريخ الاسترداد iea.org: https://www.iea.org/topics/renewables/
- Klaus, S. (2018). *The Global Competitiveness Report 2017–2018*. Cologny/Geneva Switzerland: World Economic Forum.
- Oxford University Press. (2018). english oxford living dictionaries. من ،2018 ,12 19 تاريخ الاسترداد en.oxforddictionaries.com: https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy
- S OUALI. (2006). Etude géothermique du Sud de l'Algérie. Revue des Energies Renouvelables9 ،(4)298 ،. Centre de Développement des Energies Renouvelables ،Algérie.
- Saadia Zahidi Klaus Schwab. (2020). The Global Competitiveness Report -SPECIAL EDITION 2020. Cologny/Geneva Switzerland: World Economic Forum.
- SMOLENTSEV, V., DEMIN, S., MEZENTSEVA, L., LITVINENKO, I., & TUPCHIENKO, V. (2018, 04 21). Industrial clusters development in the regional economic system. Espacios. Espacios, 39(31), 1-7. Retrieved from https://www.revistaespacios.com/a18v39n31/a18v39n31p05.pdf
- The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2011). renewable energy sources and climate change mitigation. New York, USA: cambridge university press.
- The Natural Resources Defense Council. (2018). NRDC. من ،2018 ,12 19 تاريخ الاسترداد The Natural Resources Defense Council: https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts
- Upadhyaya, S. (2019). Composite Measure of Industrial Performance for Cross-country Analysis. Voprosy statistiki, 26(1), 35-43. Retrieved from https://voprstat.elpub.ru/jour/article/download/826/644
- Virginie Perroud. (Septembre 2006). Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne. Faculté des lettres, institut de Géographie.
- إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). *الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)* الإصدار 1. (الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- البنك المركزي السعودي. (2021). *التقرير السنوي السابع والخمسون*. الرياض: البنك المركزي السعودي - مؤسسة النقد العربي السعودي قبل 2021.
- المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2013). *دليل الطاقات المتجددة*. جامعة الدول العربية، المحرر (تاريخ الاسترداد 23 ,12 ,2018، من المجلس الوزاري العربي للكهرباء: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- المجلس الوزاري العربي للكهرباء .(2015) .*دليل الطاقات المتجددة* .تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من rcreee.org: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf
- المركز الوطني للتنافسية (تيسير) .(2019) .*أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدّولية- تقرير تحليلي لعام 2019* .الرّياض: المركز الوطني للتنافسية (تيسير).
- المركز الوطني للتنافسية تيسير .(9 10, 2022) .*المركز الوطني للتنافسية تيسير* .تم الاسترداد من عن المركز : https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/default.aspx
- المركز الوطني للتنافسية تيسير .(2023) .نشرة المركز الربع الثاني لعام 2023 .تم الاسترداد من https://www.ncc.gov.sa/ar/MediaCenter/Publications/Pages/Category.aspx?cat=6
- المعهد الدولي لتنمية الإدارة .*IMD* .(09 10, 2022) .تم الاسترداد من :world-competitiveness-ranking https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness/
- المعهد العربي للتخطيط .(2003) .*تقرير التنافسية العربية* .الكويت.
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية .(2021) .*التقرير السنوي 2021* .الرياض - المملكة العربية السعودية: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية .تم الاسترداد من https://modon.gov.sa/ar/MediaCenter/AnnualReports/
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2013) .*المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة* .تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من-andi.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2017) .*قطاع الطاقات المتجددة* .تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من :ANDI.dz http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables
- بن عبد العزيز فطيمة، و محبوب بن حمودة .(2018) .النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر .*المؤتمر الدّولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر* .البليدة: جامعة البليدة 2.
- شركة الكهرباء والطاقات المتجددة .*Chiffres Clés 31 Décembre 2016*. (2016). تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida: http://www.sktm.dz/?page=article&id=64
- شركة الكهرباء والغاز .*Énergies renouvelables*. (2013). تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من :sonelgaz.dz http://www.sonelgaz.dz/?page=article&idb=3
- شركة الكهرباء والغاز .*Programme des énergies renouvelables*. (2013). تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34
- شريط عابد ، و سدي علي .(2010) .دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني .*مجلة دفاتر اقتصادية*.
- عبد المجيد قاسم أحمد فتحي .(2022) .*القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية* .قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عماد تكواشت .(2012) .واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية التنمية المستدامة في الجزائر .*مذكرة ماجستير*، 56-58 .باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
- عمار صايفي ، و شفيق شاطر .(2013) .تجربة المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية .*الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا ودوليا* .قالمة: جامعة 08 ماي 1945.
- قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات .(2014) .*دراسة حول افاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية* .الدمام. P.O.Box 719 Demmam 31421 Saudi Arabia. تم الاسترداد من: https://www.chamber.org.sa/sites/Arabic/InformationsCenter/Studies_Documents/
- محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان .(1988) .*الطاقة المتجددة* (الإصدار 2 .(بيروت، لبنان: دار الشروق.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

محمد حمود ظافر .(2015) .القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدّولية .*أطروحة دكتوراه في الاقتصاد* .دمشق، جامعة دمشق، سوريا: جامعة دمشق.

محمد عبد السلام مصطفى محمود .(2020) .دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية مع إمكانية الاستفادة منها في مصر *L'Egypte Contemporaine* ،. *111*(540)، 165-200.

محمد عدنان - المعهد العربي للتخطيط وديع .(2003) .سلسلة دورية تعنى بقضايا لبتنمية في الأقطار العربية .*القدرة التنافسية وقياسها* .الكويت، الكويت.

محمد مدياني .(2015) .قياس القدرة التنافسية الدولية: دراسة عينة من الدول خلال الفترة 1990-2012 .*أطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .جامعة الجزائر 3.

محمد مدياني، و فاطمة الزهراء طلحاوي .(2016) .تحليل وقياس القدرة التنافسية في الأعمال .*الملتقى العلمي الدولي السنوي الخامس عشر* .الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

مدينة المعرفة الاقتصادية .(23 10, 2022) .تم الاسترداد من عن مدينة المعرفة الاقتصادية-https://www.madinahkec.com/about-us1?lang=ar :

مدينة الملك عبد الله الاقتصادية .(23 10, 2022) .تم الاسترداد من عن المدينةhttps://www.kaec.net/?lang=ar :

مركز تطوير الطاقات المتجددة .(2010) .*دليل المؤسسات العلمية* .تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من cder.dz: https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=institution&type=15

مركز تنمية الطاقات المتجددة .(2016) .*الحصيلة السنوية* .تاريخ الاسترداد 22 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf

مركز تنمية الطاقات المتجددة .(2017) .*خريطة حقول الرياح في الجزائر* .تاريخ الاسترداد 20 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/spip.php?article1446

وزارة الطاقة .(2015) .*الطاقة المتجددة* .تاريخ الاسترداد 24 12, 2018، من energy.gov.dz: www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf

وزارة الطاقة والمناجم .(2007) .*دليل الطاقات المتجددة* .تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من energy.gov.dz: http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)